



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة احتفالات مملكة البحرين بأعيادها الوطنية

المنامة 16 ديسمبر 2013

تهنئ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وشعب مملكة البحرين الوفي بمناسبة احتفال المملكة بأعيادها الوطنية في يومي 16 و 17 ديسمبر إحياء لذكرى قيام الدولة البحرينية الحديثة في عهد المؤسس احمد الفاتح ككيان عربي إسلامي عام 1783 ميلادية، والذكرى الـ 42 لانضمامها إلى الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية، والذكرى الـ 14 لتسلم حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه لمقاليد الحكم، حيث تجسد هذه الأعياد صورة مشرقة للوطن في ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى لبناء الدولة العصرية القائمة على أسس العدل والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إن الجهود الخيرة التي تبذلها القيادة الرشيدة والحكومة الموقرة في مملكة البحرين لمتابعة خطوات المشروع الإصلاحي تتطلب مؤازرة ودعمًا من جميع القوى السياسية في المملكة والتفافاً صادقاً من مختلف مكونات شعب البحرين من أجل تحقيق الآمال والتطلعات إلى المزيد من التقدم و الرقي المنشود.

وتدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الجميع إلى الحفاظ على المكتسبات الإصلاحية ودعم التجربة الديمقراطية عبر المشاركة الإيجابية في مسيرة البناء والتحديث، وحماية أمن الوطن والمواطنين في ظل احترام سلطة القانون، ونبذ اللجوء إلى العنف والعنف المضاد والتخريب أو التحريض الطائفي، بما يحمي وحدة المجتمع وتماسكه واستقراره، ويخدم تطلعاته نحو التنمية المستدامة.

كما تؤكد أنه لا بديل عن الحوار لتحقيق المطالبات المشروعة والتوافق عليها باعتبار ذلك ضرورة حضارية ومنهجية رابحة لقيام الدول والأمم، فالحوار من شأنه ترسيخ قواعد المشروع الإصلاحي، وتحقيق آمال شعب البحرين الكريم واستمرار عجلة التنمية والتقدم.

وتثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الدور الوطني الذي تضطلع به الجمعيات الحقوقية على صعيد زيادة وعي المجتمع بثقافة حقوق الإنسان وصون كرامته والترسيخ لدولة القانون والمؤسسات.

وتطالب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة الموقرة بالبدء في الدعوة وضع استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز حقوق الإنسان يشارك فيها كل أطراف المجتمع نوي العلاقة لغرض الوصول إلى خطة وطنية موحدة وآليات مشتركة للتنفيذ، حيث تتطلب المرحلة المقبلة تعزيز الجهود وتكثيف العمل في كل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان ودعمها وتطويرها إلى نحو أفضل.